نسخة وورد

اللمعات في العقائد
وهو تهذيب مع زيادات وتوضيح لكتاب
(لُـمَع الأدلّة في عقائد الملّة)
لإمام الحرمين الجويني

تأليف
الأستاذ العلامة المحقق المدقق
سعيد فودة
حفظه الله تعالى

بسم الله الرحـمن الرحيم

وبه ثقتي وهو حسبي وكفى

الحمد لله العليم، القــاهر الحكيم، الــذي وجب له القِــدَمُ، واســتحال في تعاليه تجــويزُ العَــدَم، والصــلاةُ على النــبيِّ مبيد الباطل، وموضح الحق بواضحات الدلَائل.

العالَمُ
ودلالته على وجود الخالق

العــالم هو كل موجــود سـوى الله تعـالى، وهو مشــتق من العلم والعلامة؛ لأنه علامة دالَّةٌ على وجودِ الربِّ سبحانه وتعالى.

وبالمشــاهدة نعلم بوجــود الجــوهر وهو المتحــيز، وأيضــاً العَرَضِ وهو ما يقوم بالجوهر كالألوان والطعوم والروائح والعلوم والقُدَرِ والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت.

وبالعقل علمنا أن الموجـــود إمَّا قـــديم وهو الـــذي لا أول لوجوده، أو حادث وهو الذي لوجوده أولٌ.

وبالنظرِ الصحيح نتوصل إلى قواعد مهمة:

- **الأعراض ثابتة**: ودليلها أن العاقل إذا رأى جوهراً ساكنا ثمَّ رآه متحركاً، فقد أدرك التفرقة الضرورية بين هاتين الحـالتين، وتلك التفرقة لا تخلو إما أن ترجع إلى معنى زائد على الجـوهر أو إلى ذات الجوهر.

ومن المستحيل أن يقال بالثـاني، لأن الجـوهر في الحـالتين متحــد، والشــيءُ لا يخــالف نفسه فلا يقع الافـتراق إلا بين ذاتين. ويلــزم من هـذا أن التفرقة راجعة إلى معـنى زائد على الجـوهر. وذلك هو عَـرَضٌ مما ادعينـاه. وفي هـذا دليـلٌ على ثبـوت جنس الأعراض. وبنفس الطريق يمكن إثبات باقي الأعراض.

- **الأعراض حادثة**: لأنا نرى الأعـراض المتضـادَّةَ تتعـاقب على مَحالِّهـا، فنسـتيقن حـدوث الطـارئ منهـا، من حيث وُجِـدَت ونعلم حـدوث السـابق منها من حيث عُـدِمَتْ، إذ لو كـانت قديمة

لاستحال عدمها، لأن القِـدَمَ ينـافي العـدمَ، وإنَّ ما ثبت له القِـدَمُ استحال عليه العَدَمُ.

- **الأعـراضُ والجـواهرُ متلازمـان**: فيسـتحيل تعَـرِّي الجـواهر عن الأعـراض بـدليل أن الجـواهر شـاغلة للأحيـاز، وبالاضطرار نعلم أنَّها لا تخلو عن كونها مجتمعة أو مفترقة، وذلك يقضي باسـتحالة خلوها عن الاجتمـاع والافـتراق، وهما عَرَضـانِ، وكذلك نعلم ببديهة العقول اسـتحالة تَعَـرِّي الأجسـام عن الحركة والسكون معاً، وهذا يوضح استحالةَ تعري الجواهر عن الأعراض.

- **يستحيل وجود حوادث لا أول لها**: والـدليل عليه أن حقيقة الحادث ما له أول، ومهما كانت الحوادث كثيرة العدد فكل منها له أول، وجميعها أيضا له أول، فـالحكم الثـابت هنا أعطي للمجموع؛ لأن المجموع هنا عبارة عن آحادٍ متمـايزةٍ فلم يتشـكل منها مع بعضـها البعض ماهية جديـدة لتُعْطَى حكمـاً جديـداً. فهي مجموع من حيث التصـور الـذهني، وآحـاد في الخـارج، فيبقى لها حكم الآحاد، وهذا الكلام صـحيح سـواءاً كـانت الحـوادث مرتبة أو لا.

- ويلزم مما سبق أن الجواهر لا تسـبق الأعـراض الحادثـة، وما لا يسـبق الحـادثَ حـادثٌ بالاضـطرار.

وبناءا على ما سبق من القواعد نقول: العالم عبـارة عن أجسـام لا تخلو عن أعراض، وهذا ثابت بالمشاهدة والنظر كما سبق، وما لا يخلو عن الأعراض التي هي حادثة في أصلها فهو حـادث، فينتج أن العالم حادث.

وبما أن العـالم حـادث، فـإن وجـوده ممكن كما أن عدمه ممكن، لأنه قبل وجـوده كـان عـدماً، فوجـوده ليس واجبـاً، فلما اتصف بالوجود مع تساوي الأمـرين بالنسـبة إليه علمنا بالضـرورة وجوب وجود مُخَصِّصٍ رجَّحَ وجـودَه على عدمـه، ويجب أن يكـون هذا المخصص غير العالم بالضرورة.

ومخصص العالم يستحيل أن يكون علَّةً وإلا لـزم أن العـالم قديم، وقد تبين فسادَهُ.

ومخَصِّـصُ العـالم يسـتحيل أن يكـون طبيعـةً كما صـار إليه الطبـائعيون، لأن تلك الطبيعة لا تخلو إما أن تكـون قديمة أو حادثة، فإن كانت قديمة لزم قدم آثارها، فـإن الطبيعة عند مثبتها لا اختيار لها، وهي توجب آثارها عند ارتفاع الموانـع، وهـذا باطـل، كيف وقد صحَّ حدوث العالم ؟! وإن كانت الطبيعة حادثة افتقـرت

إلى طبيعة أخـرى ثم الكلام في هـذه كـالكلام في تلـك، وينسـاق هذا القول إلى إثبات حوادث لا أول لها، وقد بيَّـنَّا بطلانه.

فوضح بــذلك أن مخصص العــالم صــانع مختــار موصــوف بالاقتدار والاختيار، وقد وجب إثبـات الاختيـار له لأن الفاعل ثلاثة: فاعل بالعلة وفاعل بالطبيعة وفاعل بالاختيـــــار، وقد ثبت بطلان الأولين، فنتج صحة الثالث.

صفات الصانع

صانع العالم أزلي الوجـود، قـديم الـذات، لا مفتتح لوجـوده ولا مبتـدأ لثبوته، والـدليل عليـه: أنه لو كـان حادثا لشارك الحـوادث في الافتقـار إلى محـدث، ثم الكلام في محدثه ينـزل منـزلة الكلام فيه ويتسلسل القول، ويؤدي ذلك إلى إثبـات حوادث لا أول لها، وقد سبق بطلان ذلك.

صانع العالم حيٌّ عالم بجميع المعلومات قادر على جميع المقـدورات، فإننا ببداهة العقـول نعلم اسـتحالة صـدور الأفعال من العـاجز عنهـا، وكـذلك يسـتيقن كل لـبيب أن الأفعـال المحكمة المتقنة الواقعة على أحسن تـــرتيب ونظـــام وإتقـــان وإحكام، لا تصدر إلا من عالم بها.

وإذا ثبت كون صانع العـالم عالمـاً قـادراً، فبالاضـطرار يعلم كونه حيَّاً، إذ يسـتحيل أن يتصف بـالعلم والقـدرة ميِّتٌ أو جمـاد، وتجويز ذلك مراغَمَةٌ وعناد .

صانع العالم مريد على الحقيقة عند أهل الحق، ولا يغـــني كونه عالما عن كونه مريـــداً، وإلا لأغـــنى عن كونه قـــادرا وليس كذلك، ويسـتحيل أن تكـون إرادته حادثة وإلا لافتقـرت إلى إرادة أخـرى لحـدوثها، ثم يـؤدي إثبـات ذلك إلى إثبـات إرادات لا نهاية لها، فالباري إذن متصف بكونه مريدا بإرادة قديمة أزلية.

صانع العالم سميع بصـير متكلم، إذ قد ثبت كونه حيـاً والحي لا يخلو عن الاتصـاف بالسـمع والبصر والكلام وأضـدادها، وأضـدادها نقـائص، والـربُّ سـبحانه وتعـالى يتقـدس عن سـمات النقص.

صانع العالم باق واجب الوجود، إذ قد ثبت بما قــدمناه قِدَمُـهُ، والقـديم يسـتحيل عدمه باتفـاق من العقلاء، وذلك يصـرح بكونه باقياً مستمرَّ الوجود.

صــانع العــالم واحد عند أهل الحق، والواحد الحقيقي هو الـــــذي لا ينقسم والله واحد في ألوهيته وفي صـــــفاته وفي أفعاله وفي ذاته. والدليل على الوحدانية:

أنا لو قـدرنا إلهين اثـنين وفرضـنا عَرَضَـيْنِ ضـدين، وقـدرنا إرادة أحــدهما لأحد الضــدين وإرادة الثـاني للثـاني، فلا يخلو من أمــور ثلاثــة: إما أن تنفذ إرادتهما أو لا تنفذ إرادتهما أو تنفذ إرادة أحدهما دون الآخر.

ونفاذ إرادتهما محال لاسـتحالة اجتمـاع الضـدين. واسـتحال أيضا ألا تنفذ إرادتهما لتمـــانع الإلهين، وخلو المحل القابل عن كلا الضـدين، فـإذا بطل القسـمان تعين الثـالث، وهو أن تنفُـذَ إرادة أحدهما دون الآخـر، فالـذي لا تنفذ إرادته فهو المغلـوب المقهـور المستكره والـذي نفـذت إرادته فهو الإله القـادر على تحصـيل ما يشاء.

ويستحيل أن يتوافقا أبداً، فإن وجود أحدهما ووجـود صـفاته يستحيل أن يكون سبباً في منع الثاني من أن يريد ما يصح إرادته عند تقدير الانفراد وإلا لزم عجز أحدهما أو كليهما، وهذا باطل.

ويستحيل أن يتوافقا أبداً على سبيل الاقتسام وإلا لزم عدم تعلق الإرادة بقسم من الممكنـــات الـــواجب تعلقها بهـــا، وذلك مضــمون قوله تعـالى: (لو كـان فيهما آلهة إلا الله لفســدتا)، أي لتناقضت أحكامهما عند تقدير القادرين على الكمال.

صانع العالم عـالم بعلم قـديم قـادر بقـدرة قديمة حيٌّ بحيــاة قديمة، ولا معــنى للعلم إلا كــون العــالم عالمــا، وهكذا، وهذا القدر الضروريٌّ.

الباري تعالى متكلم، وكلامه قديم أزلي لا مبتدأ لوجوده، وذهب المعتزلة والزيدية والإمامية والخـــــوارج إلى أن كلام الله تعالى حادث.

وامتنعت طوائف من هؤلاء من إطلاق القول بكونه مخلوقا، فسـمَّوه حادثـاً ومحـدثاً، وأطلق المتـأخرون من المعتزلة قـولهم بكونه مخلوقاً.

والدليل على قدم كلام الله تعالى أنه لو كان حادثا، لم يَخْلُ من أمور ثلاثة: إما أن يقوم بـذات البـاري تعـالى أو يقـوم بجسم من الأجسام، أو يقوم لا بمحل.

وقد بطل قيامه؛ به إذ يستحيل قيام الحوادث بـذات البـاري تعالى، فإن الحـوادث لا تقـوم إلا بحـادث. وبطل قيامه لا بمحـل،

فإن الكلام الحادث عرض من الأعراض ويستحيل قيـام الأعـراض بأنفسها، إذ لو جاز ذلك في ضرب منها لزم في سائرها.

الكلام الحقيقي شـاهداً، حـديث النفس، وهو الـذي تل عليه العبــارات المتواضع عليهــا، وقد تــدل عليه الخطــوط والرمــوز والإشـارات، وكل ذلك أمـارات على الكلام القـائم بـالنفس، ومن الشــواهد على ذلك من كتــاب الله عــزَّ وجــلَّ في الإخبــار عن المنـافقين قوله تعـالى: ((إذا جـاءك المنـافقون قـالوا نشـهد إنك لرسـول اللـه)) الآيـة، ونحن نعلم أنَّ الله تعـالى لم يكـذبهم في إقرارهم وإنما يكذبهم في ما تجنه سرائرهم وتكنه ضمائرهم.

إذا ثبت أن القـائم بـالنفس كلام، وليس هو حروفـاً منتظمة ولا أصــواتاً مقطعة من مخــارج الحــروف، فليســتيقن العاقل أنَّ الكلام القديم ليس بحروف ولا أصوات ولا ألحان ولا نغمات، فإن الحــروف تتــوالى وتــترتب، ويقع بعضــها مســبوقا ببعض، وكل مسبوق حادث.

وكلام الله تعــالى مقــروء بألســنة القــراء محفــوظ بحفظ الحفظة مكتوب في المصاحف على الحقيقـة، والقـراءة أصـوات القارئين ونغمـاتهم، وهي من الأفعـال الـتي يـؤمر بها وينهى عنها ويثاب عليها، وقد يعاقب على تركها.

وكلام الله تعالى هو المعلوم المفهـوم منهـا، والحفظ صـفة الحافظ والمحفوظ كلام الله عزّ وجلَّ.

والكتابة أحــرف منظومة وأشــكال مرقومة وهي حــوادث، والمفهوم منها كلام الله تعالى، كما أن الله تعالى معلوم مـذكور، وهو غير ذكر الذاكرين وعلم العالمين.

ما يستحيل في أوصاف الباري تعالى

وجملة القول فيه أن كل ما يدل على الحدوث وعلى سمة النقص فالربُّ يتعالى ويتقدس عنه، فكل صفة في المخلوقات دلَّ ثبوتها على مُخَصِّصٍ يُؤْثِرُها ويريدها ولا يعقل ثبوتها دون ذلك، فهي مستحيلة على الإله، فإنها لو ثبتت له لدلت على افتقاره إلى مخصص دَلالَتها في حق الحادث المخلوق.

فمن انتهض لطلب مدبره فإن اطمأنَّ إلى موجود انتهى إليه فكره فهو مُشَبِّهٌ، وإن اطمأنَّ إلى النفي المحض فهو معطِّل، وإن قطع بموجود واعترف بالعجز عن درك حقيقته فهو موحِّدٌ.

وقد اشتبه الأمر على أقوام وقوفاً مع الأمور العادية وتمسكاً بما توهموه ظواهر نصوص شرعية، فقال قوم بالجهة وقال آخرون بالجسمية، ويلزم منهما الحلول والاتصال أو الانفصال، تعالى الله عن ذلك علوَّاً كبيراً.

وأجاب أكثر السلف من أئمتنا بأن الله تعالى منزه عن صفات الحوادث مع تفويض هذه النصوص اليه تعالى إيثارا للطريق الأسلم، وأمَّا من تلاهم من العلماء فأجاب أكثرهم بتعيين محامل صحيحة إبطالا لمذهب الضالين وإرشادا للقاصرين، نظراً إلى الطريق الأحكم.

والحاصل أنه لا بُدَّ من تأويلٍ، إلا أن الخلف عينوا المحامل فتأويلهم تفصيلي، وتأويل السلف إجماليٌّ.

الربُّ سبحانه وتعالى يتقدس عن قبول الحوادث، واتفق على ذلك أهل الملل والنحل، وخالف إجماع الأمة طائفة نبغوا من سجستان لقبوا بالكرامية فزعموا أن الحوادث تطرأ على ذات الباري تعالى عن قولهم، وهذا نصُّ مذهب المجوس.

والدليل على استحالة قيام الحوادث بذات الباري تعالى أنها لو قامت به لم يخْلُ عنها، وما لم يخل عن الحوادث حادث.

إرادة الله تعالى وإرادة العبد

الحوادث كلها تقع مرادة لله تعالى نفعها وضرها خيرها وشرها.

فلما دللنا على أن الربَّ سبحانه وتعالى خالق لجميع الحوادث، ترتب على ذلك أنه مريد لما خلق، قاصد إلى إبداع ما اخترع.

وقد قضت العقول بأن قصور الإرادة وعدم نفوذ المشيئة من أصدق الأمارات الدالة على سمات النقص والاتصاف بالعجز والقصور. ومن ترشَّح للملك ثم كان لا ينفذ مراده في أهل مملكته عُدَّ ضعيف المُنَّةِ، ومضاع الفرصة، فإذا كان ذلك يزري على من ترشح للملك فكيف يجوز ذلك في صفة ملك الملوك ورب الأرباب.

وقد أجمع سلف الأمة وخلفها على كلمة لا يجحدها مُعْتَزٍ إلى الإسلام، وهي قولهم "ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"، والآيات الشاهدة لأهل الحق لا تحصى كثرة، منها قوله تعالى: ((ولو شاء الله لجمعهم على الهدى))، ومنها قوله تعالى: ((فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ومَنْ يُرِدْ أن يُضِلَّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً)).

رؤية الله تعالى

مذهب أهل الحق أن الباري تعالى مرئي ويجوز أن يراه الراؤون بالأبصار، والدليل على جواز الرؤية عقلا أنّ الربَّ سبحانه وتعالى موجود وكل موجود مرئي.

وبيان ذلك أنّا نرى الجواهر والألوان، فإن رئي الجوهر لكونه جوهراً لزم ألا يُرَى العرض، وإن رُؤيا لوجودهما لزم أن يرى كل موجود.والباري سبحانه موجود، فصَحَّ أن يُرى.

ولا يقال إنما يُرَى ما يُرَى لحدوثه، والربُّ سبحانه أزليٌّ قديم الذات فلا يُرَى. فإنَّا نقول: الحدوث ينبئ عن موجود مسبوق بعدم، والعدم السابق لا يصحح الرؤية، فانحصر التصحيح في الوجود. فدلَّ هذا على أنَّ كل موجود صحَّ أن يُرَى.

ويُستَدَلُّ على جواز الرؤية وأنها ستكون في الجنان وعداً من الله وصدقاً وقولا منه حقا بقوله تعالى: ((وجوه يومئذٍ ناضرة إلى ربها ناظرة))، والنظر إذا عُدِّيَ بإلى اقتضى رؤية البصر.

الربُ والخلق

الرب سبحانه وتعالى متفرد بخلق المخلوقات فلا خالق سواه ولا مبدع غيره، وكل حادث فالله تعالى محدثه، والدليل على تفرد الرب تعالى بالخلق قوله تعالى: ((أفمن يخلُقُ كمن لا يخلُقُ أفلا تذكرون))، وجه الاستدلال بالآية أن الله تعالى تمدَّح بالخلق وأثنى على نفسه بذلك ولو شاركه فيه غيره، لبطلت فائدة التمدح.
وكذلك يستدل بقوله تعالى: ((الله خالق كلِّ شيء فاعبدوه))، وقوله تعالى: ((قل الله خالق كل شيء وهو الواحد القهار)).

ثم الدليل من حيث العقل على أن الربَّ تعالى منفرد بالإيجاد والاختراع أن الأفعال دالة على علم فاعلها، والأفعال الصادرة من العباد لا يحيطون بمعظم صفاتها، ولو كانوا خالقين لها لكانوا محيطين بجملة صفاتها.

العبد غير مجبر على أفعاله، بل هو قادر عليها مكتسب لها، والدليل على إثبات القدرة للعبد أن العاقل يفرق بين أن ترتعد يده وبين أن يحركها قصداً. ومعنى كونه مكتسبا أنه قادرٌ على فعله وإن لم تكن قدرته مؤثرة في إيقاع المقدور. وذلك بمثابة الفرق بين ما يقع مرادا وبين ما يقع غير مراد، وإن كانت الإرادة لا تؤثر في المراد.

لا يجب على الله تعالى شيء. وما أنعم به فهو فضل منه. وما عاقب به فهو عدلٌ منه. ويجب على العبد ما يوجبه الله تعالى عليه، ولا يستفاد بمجرد العقول وجوب شيء، بل جميع الأحكام المتعلقة بالتكليف متلقاة من قضية الشرع وموجب السمع.

والدليل على أنه لا يجب على الله شيء: أنَّ حقيقة الواجب ما يستوجب اللوم بتركه، والرب سبحانه وتعالى يتعالى عن التعرض لذلك.

النبوات

الرسالة سفارة العبد بين الله وبين ذوي الألباب من خليقته لـيزيح بها عللهم فيما قصـرت عنه عقـولهم من مصـالح الـدنيا والآخرة.

لله تعـالى أن يرسل الرسـل، ويبعث الأنبيـاء مبشـرين ومنذرين فبعثة الأنبياء جائزة، وفيها حكمة وعاقبة حميدة.

وأنكـرت البراهمة النبـوة ومنعـوا جـواز انبعـاث الرسل وقـالوا:إن جـاءت الرسل بما يُـدرَك عقلاً، لم يكن في إرسـالهم فائدة، وكـان في قضـايا العقـول مندوحة عن غيرهـا، وإن جـاءت الرسل بما لا يدرك عقلا فلا يقبل ما يخالف العقل.

قلنـا: الشـرع يرشد إلى ما لا يسـتدرك بمحض العقـول، ولا يــرد بما يقضي العقل بخلافـه، وإن لم يكن في إرسـال الرسل استحالة أو خروج عن الحقيقة فيجب الحكم بجوازه.

فالرسول هو إنسان بعثه الله تعالى بشرع إلى الخلق لتبليغ ما أوحاه إليه، والنبي هو إنسان بعثه الله تعـالى إلى الخلق لتبليغ ما أوحاه إليه، ويكون مأموراً باتباع شرع رسول قبلـه، وقد يقـال بالترادف وهو حسن أيضاً.

المعجزة ووجه دلالتها

إنما يثبت صدق مدعي النبـوة بـالمعجزات وهي أفعـال الله تعـالى الخارقة للعـادة المسـتمرة، وظاهرها على حسب دعـوى النبوة.

فالنبي يتحدى قومه ويظهر الله تعـالى المعجـزة على يـدي الرسول والنبي، فيعجز عن الإتيان بأمثالها الذين يتحداهم النبي.

ووجه دلالتها على صدق النـبي أنها تنـزل منـزلة التصـديق بالقول.

ونظيرها في الشـاهد، أن يتصـدى ملك للنـاس ويـأذن لهم بالولج عليـه، فلما احتفـوا به وأخذ كل مجلسـه، قـام لأهل الجمع قـائم وقـال يا أيها الملأ إني رسـول الملك إليكم، وقد ادعيت الرسالة بمرأى منه ومسمع، وآية الرسالة أن الملك يخالف عادته ويقوم ويقعد إذا اسـتدعيته. ثم يقـول: يا أيها الملك صـدقني وقم

واقعد، فـإذا فعل الملك ما اسـتدعاه منه كـان ذلك تصـديقا نـازلا منـزلة قوله: صدَقْتَ.

نبوَّةُ محمد صلى الله عليه وسلم

الـدليل على ثبـوت نبـوة نبينا محمد صـلى الله عليه وسـلم المعجزات.

ومن آياته القرآن وفيه من وجوه الإعجـاز، منها ما اختص به من الجزالة والنظم الخـــارج عن جميع أســاليب وأوزان العــرب. وتحدى العـرب بـأن يعارضـوا سـورة منه وذكر أنهم لو عارضـوها لبطلت دعواه، وانكف عن التعـرض لهم. فحـاولوا معارضـته وهم اللدّ البلغاء واللسن الفصـحاء في نيِّفٍ وعشـرين سـنة فلم يتـأتَّ لهم معارضة.

ومن وجوه الإعجاز اشـتمال القـرآن على قصص الأولين مع القطع بأن النبي عليه السلام كان أميا لا يقرأ ولا يكتب، ولم يعهد في جميع زمانه متعاطيا لدراسة كتب الأولين وتعلمها، ولم يسبق له نهضة يتوقع في مثلها دراسة الكتب.

ثم اشتمل القرآن على غيـوب متعلقة بالمسـتقبل كما اتفق إنباء القرآن عنها.

وسيرته المطهرة وأحواله عليه السـلام قبل النبـوة وبعـدها وخلقه العظيم وبيانه للمعــارف الإلهية والــدقائق الحكمية الــتي يعجز عنها أفاضل الحكمــــاء مع أنه نشأ بين قــــوم غلبت فيهم الجهالة، إلى غير ذلك من شمائله الكريمة الـتي تبهر الألبـاب هي أقوى دليل على نبوته صلى الله عليه وسلم.

ولرسول الله عليه الصلاة والسـلام آيـات ومعجـزات سـوى ذلك، كانفلاق القمر وتسبيح الحصى وإنطاق العجمـاء، ونبع المـاء من بين الأصابع ونحوها.

الشرعيات

كل ما جوَّزه العقل وورد به الشرع وجب القضاء بثبوته.

فمما ورد الشرع به عـذاب القـبر وسـؤال منكر ونكـير وردّ الروح إلى الميت في قبره.

ومنها الصراط والميزان والحوض والشـفاعة للمـذنبين، كل ذلك حق.

والجنة والنار مخلوقتان في وقتنا.

الإمامة

لا يصلح للإمامة إلا من تجتمع فيه شرائط:

أحـدها أن يكـون قرشـيا، فـإن رسـول الله صـلى الله عليه وسلم قال الأئمة من قريش.

والآخر أن يكون مجتهداً من أهل الفتوى وأن يكون ذا نجدة وكفاية وتّهّـدٍّ لسياسة الأمور وإيالتها، وأن يكـون حـرّاً ورعـاً في دينه.

وأمير المؤمـنين من بعد رسـول الله عليه الصـلاة والسـلام أبو بكر الصديق رضي الله عنـه، ثم عمر الفـاروق، ثم عثمـان ثم عليّ رضي الله عنهم أجمعين.

وما نصَّ النبي عليه السـلام على إمامة أحد بعـده وتوليته إذ لو نصَّ على ذلك لظهر وانتشر كما اشـتهرت تولية رسـول الله صلى الله عليه وسلم سائر ولاته كما اشتهر كلُّ أمر خطير.

وإذا ثبت أن الإمامة لم تثبت نصـاً لأحـد، دلَّ أنها ثبتت اختياراً.

وإقامة الخلافة واجبة على الناس لا على الله، لأن الرسـول صـلى الله عليه وسـلم قـال: ((من مـات ولم يعـرف إمـام زمانه مات ميتة جاهلية)).

ولأن الأمة قد جعلـوا أهم المهمـات بعد وفـاة النـبي عليه السلام نصب الإمام حتى قدموه على الدفن، وكذا بعد مـوت كـلِّ إمام.

ولأن كثيرا من الواجبات الشرعية يتوقف عليه، فالمسلمون لا بدَّ لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسدِّ ثغورهم وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والأعياد وقطع المنازعات الواقعة بين العباد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها آحاد الأمة.

ولا يجوز الاكتفاء بذي شوكة في كل ناحية لأنه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية إلى اختلال أمر الدين والدنيا كما يشاهد في زماننا هذا.

ولا يكفي ذو شوكة له الرئاسة العامة إماما كان أو غير إمام فإنه قد يحصل بعض النظام من أمور الدنيا ولكن يختل أمر الدين وهو المقصود الأهم والعمدة العظمى.

ومعاوية وإن قاتل عليَّاً فإنه كان لا ينكر إمامته، وكان مخطئاً، وعليٌّ رضي الله عنه متمسك بالحق.

والمسلمون كانوا لا يقدمون للإمامة أحداً تَشَهِّياً منهم، وإنما قدموا من قدموه لاعتقادهم كونَه أفضلَ وأصلح للإمامة من غيره.

والله الموفق

وليس لنا وراء الله غاية ولا مذهب